

حول أصول المؤسسات

On The Origins of Institutions

محمد أمين حواس^{1*}، أمين حواس²، رشيد بن فريحة³

¹ مخبر القانون الخاص المقارن، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف m.haouas@univ-chlef.dz

² مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة ابن خلدون تيارت amine.haouas@univ-tiaret.dz

³ مخبر القانون الخاص المقارن، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف r.benfriha@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2024/12/31

تاريخ القبول: 2024/12/27

تاريخ الاستلام: 2024/11/03

ملخص:

تلعب المؤسسات دوراً حاسماً في التنمية الاقتصادية من خلال خلق بيئة مواتية لممارسة الأنشطة الاقتصادية. ولذلك، فإن التأكيد على أهمية المؤسسات للنمو الاقتصادي والتنمية يتطلب فهم ما هي بالضبط العملية التي تتطور بها المؤسسات، وما هي العوامل الأساسية المهمة في تطورها، وهل يمكن تغييرها من الداخل. ومن منظور تحليلي متعدد التخصصات، تظهر هذه الورقة أن نشوء المؤسسات وتطورها هي عملية معقدة ومتعددة الأوجه تتطوي على عوامل وآليات مختلفة كالجغرافيا والثقافة والقوى المجتمعية والتوازن السياسي ومستوى الدخل والأنظمة القانونية. إن فهم أصول المؤسسات وتطورها أمر بالغ الأهمية لمواجهة تحديات التنمية وضمان رفاهية الأفراد والبيئة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات؛ الجغرافيا؛ الثقافة؛ التوازن السياسي؛ الأنظمة القانونية.

ترميز JEL : O1 ؛ O17 ؛ Z1 ؛ P48

Abstract:

Institutions play a crucial role in economic development by creating a conducive environment for economic activities to take place. Therefore, emphasizing the importance of institutions for economic growth and development requires to understand what exactly is the process by which institutions evolve, and what are the key factors that are important in their development and can they be changed from within. From a multidisciplinary analytical approach, this paper shows that the emergence and development of institutions is a complex and multifaceted process that involves various factors and mechanisms, such as geography, culture, societal forces, political equilibrium, income level and legal systems. Understanding the origins and evolution of institutions is crucial for addressing the challenges of development and ensuring the well-being of people and the environment.

Keywords : Institutions ;geography;culture;political equilibrium;legal systems.

JEL Classification Codes: O1 ؛ O17 ؛ Z1 ؛ P48.

1. مقدمة:

كثيرا ما يسرد تاريخ التنمية الاقتصادية والسياسية العالمية على أنه قصة "التباعد الكبير Great Divergence". قصة تحكي كيف تبعت بعض البلدان كالدنمارك وسويسرا مسارات تنموية مواتية على مدى القرنين الماضيين، لتصبح اليوم ديمقراطيات مزدهرة وسلمية تتمتع بمؤسسات دولة قوية، في حين تبعت بلدان أخرى كالنيجر وإثيوبيا مسارات مختلفة تماما، وهي حاليا أكثر فقرا وأقل سلما وأقل ديمقراطية وتبدي قدرة دولة أضعف من الدنمارك أو سويسرا. في الواقع، ألهم هذا "التباعد الكبير" أجيالا من الباحثين في مناقشات علمية طويلة حول كيف ولماذا وصلت بعض البلدان إلى مستوى "الدنمارك" -استعارة Francis Fukuyama (2004) لأفضل مجتمع في وقتنا الحاضر، ولماذا تبعت بعض البلدان مسار بناء الدولة، التحرير السياسي والنمو الاقتصادي الذي نتج عنه مجتمعات تتميز بالحكم الرشيد والديمقراطية والرخاء؟

تقترح إحدى الحجج البارزة في هذه المناقشات الطويلة فكرة وجود مسار واحد فقط (أو عدد قليل) من مسارات التنمية تؤدي فعليا إلى "الدنمارك"، وأن هذا الطريق إلى "الدنمارك" ينطوي على اعتماد ميزات جد محددة دون غيرها. إن أهم تلك المزايا التي تفسر هذا النمط من التنمية تتمثل في تكوين "مؤسسات Institutions" محددة، ليس هذا فحسب بل أيضا توقيت اعتماد تلك المؤسسات وتسلسلها التاريخي. لقد أثبت الحائزون على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية هذا العام (2024). Daron Acemoglu، Simon Johnson و James Robinson أهمية المؤسسات في تحقيق الرخاء في أي بلد: فالمجتمعات التي تقتصر إلى سيادة القانون والمؤسسات التي تستغل السكان لا تولد النمو أو التغيير نحو الأفضل. وتساعدنا أبحاث الحائزين على هذه الجائزة (النظريات المؤسسية الجديدة) في فهم السبب وراء ذلك، حيث ترجح في الغالب اختلاف مسارات النمو نتيجة اختلاف نوعية المؤسسات، قدرات الحوكمة، المزايا المحددة لمنطقة معينة، رأس المال الاجتماعي، الثقة وعوامل أخرى غير مادية (Durlauf, 2020). تُشكل الثقة والقواعد الأخرى كالولاء والموقف الإيجابي تجاه التعاون بين الأعوان الاقتصاديين والعلاقات التكافلية بين الأعوان، اليقين في حقوق الملكية، الفرص والحقوق الاجتماعية، احترام العقود، إدارة النزاعات الاجتماعية والتماسك الاجتماعي ما يُسمى "البنية التحتية الاجتماعية Social Infrastructure" (هذه البنية التحتية ضرورية لبدء عملية التنمية في بلد نام ما). تعمل القيم والمعايير الاجتماعية التي تفرض الاحترام والالتزام المشترك جنبا إلى جنب مع القواعد والمبادئ والعقود المتفق عليها على زيادة التبادل وتحفيز عمليات التعاون وتقاسم التقنيات والمعرفة والمعلومات، كما تقلص عدم اليقين في العلاقات الاقتصادية وتُخفض تكاليف المعاملات لصالح تحقيق ميزة الإنتاجية والنمو الاقتصادي. في المقابل، هناك مؤسسات تخلق حقوق ملكية غير مضمونة ونظاما قضائيا غير فعال وحواجز دخول تحمي أعمال فئة صغيرة من المجتمع على حساب البقية، وبذلك تعيق عملية النمو وتضع حداً لعجلة التنمية وتساهم في تغذية تخلف اقتصادي طويل الأجل الذي تعيشه كثير من بلدان العالم.

تشكل المؤسسات "قواعد اللعبة" التي يلعبها الأشخاص في حياتهم اليومية والتي تتخذ أشكالا عديدة: سياسية واقتصادية، قانونية واجتماعية ودينية. إنها تشكل الحوافز التي تحدد كيف يتصرف الأفراد. من وجهة نظر "المؤسسات"، تختلف المؤسسات عبر المجتمعات وعبر التاريخ، لذا يمكنها تفسير سبب بلوغ المجتمعات درجات

متفاوتة من النجاح الاقتصادي. بمصطلحات Acemoglu and Robinson (2012) في كتابهما "لماذا تفشل الأمم *Why Nations Fail*"، تعتبر المؤسسات الاقتصادية الشاملة أصل ثروة الأمم لأنها لا تعرض المشاركين في الأسواق لمضايقات تمارسها أنظمة تفرض قيوداً مفرطة أو مشلولة بعدم اليقين حول المستقبل كالتى تخلقها المؤسسات الاقتصادية الاستغلالية، بل على العكس يعملون ويستثمرون، يبتكرون ويخلقون اقتصاداً نابضاً بالحياة تتغذى فرص النجاح فيها على بعضها البعض (Acemoglu and Robinson, 2012). ظهرت مثل هذه المؤسسات نتيجة تفاعل معقد بين مؤسسات المجتمع السياسية والقانونية، لذا فهم سبب امتلاك بعض المجتمعات لهذه المؤسسات دون غيرها هو سؤال تاريخي بطبعه.

لماذا تعمل المؤسسات بشكل مختلف في أجزاء مختلفة من العالم؟ إن التأكيد على أهمية المؤسسات بالنسبة للنمو والتنمية الاقتصاديين يحتم علينا القيام بدراسات أكثر شمولاً لفهم كيف ظهرت وتطورت المؤسسات، والكشف عن مختلف العوامل التي تحدد اتجاه ومدى تغير المؤسسات. إن أصول المؤسسات موضوع أثار زخماً في البحوث العلمية في مختلف المجالات. لقد درس العلماء نشوء وتاريخ وتطور المؤسسات المستمر، لذا توفر هذه الدراسات رؤى حول التطور التاريخي وتحول أنواع مختلفة من المؤسسات، وتلقي الضوء على نشأتها وتطورها مع مرور الوقت. يغطي البحث مجموعة واسعة من المواضيع، بما في ذلك دور القوى الجغرافية والثقافية والمجتمعية في تطوير المؤسسات. على ذلك، أصل المؤسسات مجال دراسي معقد ومتعدد الأوجه يشمل مختلف التخصصات، بما في ذلك علم الاجتماع والعلوم السياسية والأنثروبولوجيا والتاريخ. وعلى هذا الأساس، تحاول هذه الورقة البحث في أسباب وأصول المؤسسات في مختلف المجتمعات عبر التاريخ.

يتم تقسيم هذه الورقة كالتالي: يبدأ القسم الثاني بتحديد مفهوم ومعنى المؤسسات كخطوة ضرورية لفهم العناصر المقبلة في هذا البحث، ثم ننتقل من القضايا المفاهيمية إلى المقاييس الكمية الخاصة بتحديد أنواع المؤسسات في القسم الثالث. أما القسم الرابع، يناقش الحجج متعددة التخصصات التي تشرح أسباب وأصول المؤسسات عبر المجتمعات وعبر التاريخ. وفي الأخير، تختم الورقة بملاحظات ختامية.

2. ماهي المؤسسات؟

حتى وقت قريب، اعتبرت الحسابات المنهجية للنمو الاقتصادي الاستثمار في رأس المال المادي والبشري والتغير التكنولوجي كمحددات رئيسية للنمو الاقتصادي. اعتماد هذا النهج كان أمراً طبيعياً بالنسبة للاقتصاديّين المهتمين ببناء نماذج رياضية للنمو الاقتصادي، لكن قيمتها محدودة في فهم الأصول التاريخية للنمو الاقتصادي. ببساطة، هناك أمثلة كثيرة على مجتمعات لا تستثمر في رأس المال أو التكنولوجيا لا يمكن اختصارها في قرارات الاستثمار: الاستثمار ضئيل نسبياً في أماكن كإفغانستان وهايتي والنيجر رغم العائد الحدي المرتفع لرأس المال فيها. إذن، لماذا لا يستثمر الأفراد في هذه المجتمعات بشكل كبير لتوليد منافع اقتصادية؟ ما هي القيود التي يواجهها؟ وكيف تتطور هذه القيود بمرور الزمن؟

طرح المؤرخان الاقتصاديان Douglass North and Robert Thomas (1973) في كتاب "نهضة العالم الغربي *The Rise of the Western World*" هذه الأسئلة، واستنتجوا أن العوامل التي ركز عليها الاقتصاديون كالاستثمار في الآلات الرأسمالية والمصانع والتعليم لم تكن أسبابًا مستقلة للنمو الاقتصادي، بل كانت نموًا اقتصاديًا (North and Thomas, 1973). لفهم أسباب النمو، يتعين علينا دراسة الحوافز التي تدفع الأفراد في بعض المجتمعات لبناء المصانع والاستثمار، الذهاب إلى المدارس لتلقي التعليم واكتساب مهارات جديدة. يجب أيضًا دراسة سبب غياب تحفيز الأفراد في مجتمعات أخرى للقيام بهذه الأشياء. أطلق North وزملاؤه على جوانب المجتمع التي تشكل الحوافز بالمؤسسات واقتروا إعادة توجيه أبحاث النمو الاقتصادي نحو دراستها.

إحدى المسببات الرئيسية لاختلاف مظاهر الازدهار الاقتصادي عبر البلدان تتمثل في المؤسسات أو القواعد الرسمية أو غير الرسمية التي تحكم تنظيم مجتمع ما بما في ذلك القوانين واللوائح التنظيمية. في كتابه "المؤسسات، التغيير المؤسسي والأداء الاقتصادي *Institutions, Institutional Change and Economic Performance*" (1990) قدم المؤرخ الاقتصادي Douglas North (حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1993) التعريف التالي للمؤسسات:

"المؤسسات هي قواعد اللعبة في مجتمع ما، أو أكثر رسميًا، هي القيود الموضوعة لإنسانيا التي تشكل التفاعل البشري" (North, 1990, p.3).

قواعد اللعبة؟؟... يبدو تشبيها مفيدا للغاية: التفاعل الاقتصادي أشبه ما يكون بـ "لعبة Game" تخضع لقواعد وقوانين تشكل بالمعنى الحاسم نتائج ذلك التفاعل، حيث يؤدي اختلاف هيكل قواعد اللعبة لنتائج مختلفة. على سبيل المثال، في لعبة كرة القدم تحدد القواعد طبيعة اللعبة وتنظم الحوافز التي تواجه اللاعبين. إذا أردنا شرح السلوك المختلف للاعبين كرة القدم عن لاعبي كرة السلة، فأفضل تفسير لا يكمن في اختلاف اللاعبين الذين يمارسون اللعبتين، بل في القواعد المختلفة والحوافز التي يواجهونها.

يسلط هذا التعريف الضوء على ثلاثة عناصر مهمة تحدد مفهوم المؤسسات:

1. تحدد من قبل الأفراد كأعضاء في المجتمع.
2. يضعون قيودا على السلوك.
3. يتشكل السلوك من خلال تحديد الحوافز.

أولاً، المؤسسات "تصميم بشري": عكس الجغرافيا الخارجة عن سيطرة الإنسان لحد كبير والثقافة التي تتغير ببطء شديد، يتم تشكيل المؤسسات بعوامل من صنع البشر بمعنى أنها لا تظهر فجأة من العدم بل تتطور نتيجة خيارات أفراد المجتمع حول كيفية تنظيم تفاعلاتهم.

ثانياً، تضع المؤسسات قيودا على السلوك الفردي: من الجانب الإيجابي، تحد المؤسسات قدرة فرد ما على سرقة الآخرين أو عدم سداد الديون المستحقة المتراكمة، أما من الجانب السلبي تمنع الأفراد من دخول مهن معينة

أو فتح مشاريع جديدة. لا ينبغي أن تكون هذه القيود مطلقة: في جميع أنحاء العالم ينتهك الأفراد القوانين واللوائح كل يوم، على سبيل المثال لم تكن شركة Apple تملك رخصة لبيع أجهزة iPads في تايوان عام 2010، لذا كان الجهاز يباع بشكل غير قانوني عن طريق المزاد عبر الإنترنت وكان الأفراد يشترون جهاز iPad بأكثر من 1000 دولار أمريكي.

بطبيعة الحال ستؤثر هذه السياسات، اللوائح والقوانين التي تعاقب أو تكافئ أنواع معينة من السلوك لا محال على الخيار والسلوك البشري. فرغم التفاف العديد من المواطنين حول القانون الذي يمنع استخدام تكنولوجيا معينة (على سبيل المثال) إلا أن هذا القانون لا يشجع تبني الأفراد لتلك التكنولوجيا الجديدة.

تقودنا هذه الملاحظة إلى العنصر الثالث في تعريف North-المؤسسات تؤثر على الحوافز: تشكل القيود التي تضعها المؤسسات على الأفراد (سواء القيود الرسمية كحظر بعض الأنشطة أو غير الرسمية كتنشيط أنواع معينة من السلوك كالعادات والتقاليد الاجتماعية) التفاعل البشري وتؤثر على الحوافز. بمعنى آخر، تركز المؤسسات أكثر من المسببات الرئيسية الأخرى على أهمية الحوافز.

تؤكد نظرية المؤسسات أن اختلاف خيارات الأفراد لطريقة تنظيم مجتمعاتهم (الاختلاف الذي يشكل هيكل الحوافز لدى الأفراد، الشركات والمجتمع) هو أساس اختلاف الازدهار الاقتصادي عبر العالم: على سبيل المثال، عندما توجه الأسواق الأفراد نحو مهن تتميز بإنتاجية مرتفعة ستشجع القوانين واللوائح الشركات للاستثمار في رأس المال المادي والتكنولوجيا، كما يشجع النظام التعليمي الأفراد للاستثمار في رأس المال البشري، وبالتالي سيولد الاقتصاد مستوى دخل عال ويحقق ازدهارا أكبر.

بناءً على رؤية North، طور Avner Greif في كتابه "المؤسسات والطريق إلى الاقتصاد الحديث *Institutions and the Path to the Modern Economy*" (2006) تعريفاً بديلاً للمؤسسات يتضمن الدور الحاسم الذي تلعبه المعتقدات الثقافية في تكوين وفرض المؤسسات. بالنسبة لـ Greif (p.39, 2006)، لا تعتبر المؤسسات "قواعد اللعبة" فحسب، بل تشمل أيضاً "نظاماً من المعتقدات والأعراف والمنظمات التي تولد معاً انتظام السلوك الاجتماعي وتدعم هذه القواعد". من الصعب تغيير المعتقدات والأعراف الاجتماعية مقارنة بالمؤسسات حتى وإن أسفرت هذه العملية عن فوائد اقتصادية. إحدى الأفكار الرئيسية لـ Greif أن المعتقدات الثقافية والمؤسسات تعزز بعضها البعض (عندما يقوي أحدهما الآخر، يصعب تغيير كليهما) وتعتبر سبباً رئيسياً لفشل أو ازدهار بعض الاقتصادات في تحقيق النمو.

إن فكرة اعتماد ازدهار مجتمع ما بالأساس على المؤسسات ليست جديدة، بل تعود على الأقل لعهد Adam Smith و David Ricardo اللذان شجدا على أهمية الأسواق، التخصص والتجارة في توليد الازدهار من خلال عمل اليد الخفية، وحذرا من أي قيود مفروضة على الأسواق (في شكل قيود مفروضة على التجارة) قد تدمر هذا

الازدهار. في ذلك ينوه North على ضرورة إرساء المؤسسات السياسية والاقتصادية (كالعقود الملزمة والقابلة للتنفيذ) كشرط مسبق حاسم لتمكين وتشجيع الأسواق والتجارة.

تاريخيا في الماضي البعيد، اعتمدت مجتمعات روابط القرابة والشبكات القبلية والعرقية والمؤسسات غير الرسمية لتسهيل التجارة وتعزيزها. على سبيل المثال، فرض التجار المغاربة في العصور الوسطى عقوبات جماعية على أي شخص ينتهك الاتفاقيات، وبنوا على العلاقات الخاصة بين المجتمعات المعزولة لتطوير تجارة مزدهرة عبر شمال إفريقيا وخارجها. ومع نمو المجتمعات البشرية بشكل أكبر وأكثر تعقيداً، أصبح ضروريا إضفاء طابع رسمي على هذه المعايير. كانت المجتمعات التي طورت مؤسسات مواتية للتجارة-العملات المشتركة، حماية حقوق الملكية وقوانين تنفذ بشكل موحد-قادرة بشكل أفضل على دفع النمو الاقتصادي وتعزيز الدورة الحميدة القائمة بين حجم وتركيب السكان والتقدم التكنولوجي، في حين تخلفت المجتمعات عن الركب نتيجة تأخرها في تطوير مؤسسات مواتية للتجارة (Roland,2020).

3. قياس المؤسسات:

صممت مقاييس كثيرة لقياس نوعية المؤسسات الاقتصادية (مختلف العوامل التي تحكم هيكل الحوافز في المجتمع أي حوافز المتعاملين الاقتصاديين للقيام بالاستثمار، تراكم العوامل، إبرام المعاملات... وكيفية توزيع الموارد. إلى جانب حماية حقوق الملكية، تشمل المؤسسات الاقتصادية أيضا جوانب أخرى كسير و نزاهة النظام القضائي، الترتيبات المالية التي تحدد كيفية منح قروض للأفراد و الشركات و اللوائح التنظيمية التي تحد تكلفة الدخول في خط جديد من الأعمال التجارية أو المهن الجديدة) والمؤسسات السياسية (مؤسسات تحدد كيف يحكم المجتمع ومدى المشاركة السياسية فيه طبق القيود الرسمية كالدساتير والقوانين والتنظيمات؛ والمنظمات التي تعمل ضمن هذه القواعد والقيود كالسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية)، وأن تلك المقاييس في حد ذاتها جد مترابطة مع بعضها البعض (Dal Bó and Finan,2020).

فيما يخص المؤسسات السياسية، يظهر "مشروع Polity" الخصائص السلطوية لعدد من دول العالم. في إصداره الأخير، يغطي مشروع Polity الخامس كل الدول المستقلة في النظام العالمي (دول بتعداد سكاني يقدر بـ 500 ألف نسمة أو أكثر والتي تشمل 167 بلدا) خلال الفترة 1800-2018. توفر مجموعة بيانات Polity الخامس "مؤشر الديمقراطية Index of Democracy" يجمع بين مقياسين مكون من عشر نقاط (0-10) للديمقراطية والاستبداد. يظهر مؤشر الديمقراطية ثلاث خصائص مؤسسية: الأولى مؤسسات وإجراءات يعبر فيها المواطنون عن تفضيلات فعالة حول السياسة البديلة والقادة؛ الثانية قيود مؤسسية على ممارسة السلطة من قبل السلطة التنفيذية؛ أما الثالثة ضمان الحرية المدنية لجميع المواطنين في حياتهم اليومية وفي المشاركة السياسية. أما "مؤشر الاستبداد Index of Autocracy" مشتق من تشفير تنافسية المشاركة السياسية، تنظيم المشاركة، الانفتاح وتنافسية الموظفين التنفيذيين والقيود المفروضة على الرئيس التنفيذي. وتقوم قاعدة بيانات Polity V بإظهار عدد من

المتغيرات لكل بلد: حدوث الانقلاب (1946-2018)، الحلقات الرئيسية للعنف السياسي (1946-2018)، حجم السكان المهجرين قسرا (1964-2018) ومؤشر الهشاشة (1995-2018).

تنشأ السلطة السياسية (جزئيا) من قبل مؤسسات سياسية (حكم القانون) وتوزيع الموارد عبر جماعات المصالح (حكم الواقع). تتضمن أمثلة جماعات النفوذ التي تؤثر على القرارات السياسية والمؤسسات الاقتصادية كل من الجماعات الدينية والعرقية، القوات العسكرية، نقابات العمال، الشركات والمغتربين في الخارج... الخ. في هذا الإطار، تم استخدام قواعد بيانات عديدة لتوثيق حجم هذه الجماعات وتوزيع السلطة السياسية بحكم القانون. على سبيل المثال، قام Alesina et al. (2003) بتجميع بيانات حول الحجم النسبي للمجموعات اللغوية والعرقية والدينية لبناء "مؤشر التجزئة Index of Fractionalization" الذي يغطي 215 بلدا وإقليما منذ أواخر التسعينات إلى غاية 2013.

من جانب آخر، تستخدم العديد من مصادر بيانات توثيق المؤسسات الاقتصادية قواعد البيانات الرئيسية التالية:

- مؤشر الشفافية الدولية Transparency International يقيس الفساد المدرك (Perceived Corruption). يعرف الفساد أنه إساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة، ويقيس مؤشر الفساد المدرك (Perceived Corruption Index, CPI) المستوى المدرك لفساد القطاع العام في العديد من البلدان، وهو مؤشر مركب يعكس آراء المراقبين من مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك الخبراء الذين يعيشون ويعملون في البلدان و الأقاليم الجاري التقييم فيها. يوفر CPI (2023) بيانات حول 188 بلدا بعد أن شمل التقرير الأول الصادر عام 1995 عددا محدودا من البلدان (41 بلدا).

- مشروع مسائل الحوكمة Governance matters مقدم من قبل Kaufman et al. (1999). يحتوي تقرير قاعدة البيانات على ستة أبعاد حول الحوكمة لـ 200 بلدا خلال الفترة 1996-2023، ويتم تقرير المؤشرات الستة في وحدات قياسية تتراوح من -2.5 إلى +2.5.

- ممارسة أنشطة الأعمال Doing Business وهي قاعدة بيانات (في البنك العالمي) توفر مقياس لوائح الأعمال وتنفيذها، والذي منذ صدورها عام 2003 تغطي أكثر من 190 بلدا. يصنف كل بلد بناء على عشر المؤشرات: بدء نشاط الأعمال، توظيف العمال، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود وتسوية المعاملات. وتم بناء مؤشر مركب حول "سهولة ممارسة أنشطة الأعمال Ease of Doing business" لتصنيف تلك البلدان.

- تصنف مجموعة إدارة المخاطر السياسية PRS (منظمة رائدة تقدم خدمات التنبؤ بالمخاطر السياسية ومخاطر البلد) بتصنيف البلدان بناء على ثلاث أنواع من المخاطر (المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية) منذ عام 1984. وتراقب قاعدة بيانات الدليل الدولي للمخاطر القطرية (International Country Risk Guide, ICRG)

لـ 141 بلدا بعد أن كان عدد المشاهدات محدودة جدا في الثمانينات، ويوجد مؤشر خطر البلد يجمع بين المكونات الثلاثة أعلاه. مقارنة بقاعدة البيانات السابقة، إحدى مزايا ICRG أنه يقدم بيانات طويلة الأجل منذ حوالي 40 عاما للعديد من البلدان.

- بيت الحرية Freedom House منظمة غير حكومية طرحت بيانات لمقارنة مستوى الديمقراطية والحرية في البلدان والأقاليم المستقلة منذ عام 1972. يقيس هذا المسح درجة الحرية وفق صنفين أساسيين: الحقوق السياسية والحريات المدنية. وتعرض نتائج المسح في قاعدة بيانات تحتوي ثلاث متغيرات أساسية: مؤشر الحقوق السياسية، مؤشر الحريات المدنية ومؤشر بيت الحرية - كمتوسط للمؤشرين السابقين. ويتضمن إصدار عام 2023 نحو 210 بلدا.

- مؤسسة التراث Heritage Foundation تصدر بيانات حول الحرية الاقتصادية في جميع أنحاء العالم منذ عام 1995، وتضم معلومات دقيقة حول 185 بلدا بدلالة حقوق الملكية، التحرر من الفساد، الحرية الجبائية، الإنفاق الحكومي، حرية ممارسة الأعمال، حرية العمل، الحرية النقدية، الحرية التجارية، الاستثمار والحرية المالية.

- قاعدة بيانات Andrei Schleifer حول الأصول القانونية تصنف البلدان وفق القانون العام والنظم القانونية بناء على القانون المدني (الفرنسي، الألماني، الإسكندنافي والأصول القانونية الاشتراكية).

- وضع Sachs and Warner (1995) بيانات حول الانفتاح التجاري للحكم على بلد ما إذا كان يتبع سياسة تجارية مغلقة عندما تتوفر على الأقل إحدى العناصر التالية: حواجز غير جمركية تغطي أكثر من 40 % أو أكثر من التجارة، متوسط تعريف جمركية بنحو 40 % أو أكثر، معدل الصرف في السوق السوداء حوالي 20 % أو أكثر نسبة لسعر الصرف الرسمي، نظام اقتصادي اشتراكي واحتكار الدولة للصادرات الرئيسية.

في هذا الجانب، نركز على المؤشرات الستة لـ "الحوكمة Governance" (الأكثر استخداما) المقدمة من قبل قاعدة بيانات مسائل الحوكمة الموصوفة من قبل Kaufmann et al (2009) التي تلتقط الأبعاد المتعددة للنوعية المؤسسية:

- الصوت والمساءلة Voice and accountability يلتقط تصورا طويلا المدى لقدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب الحكومة، حرية التعبير وتكوين الجمعيات والإعلام الحر.

- الاستقرار السياسي Political stability وغياب العنف Absence of violence يقيس تصورا مرجحا لتعرض الحكومة لزعزعة استقرارها أو الإطاحة بها بواسطة وسائل دستورية أو عن طريق العنف، بما في ذلك العنف بدوافع سياسية أو الإرهاب.

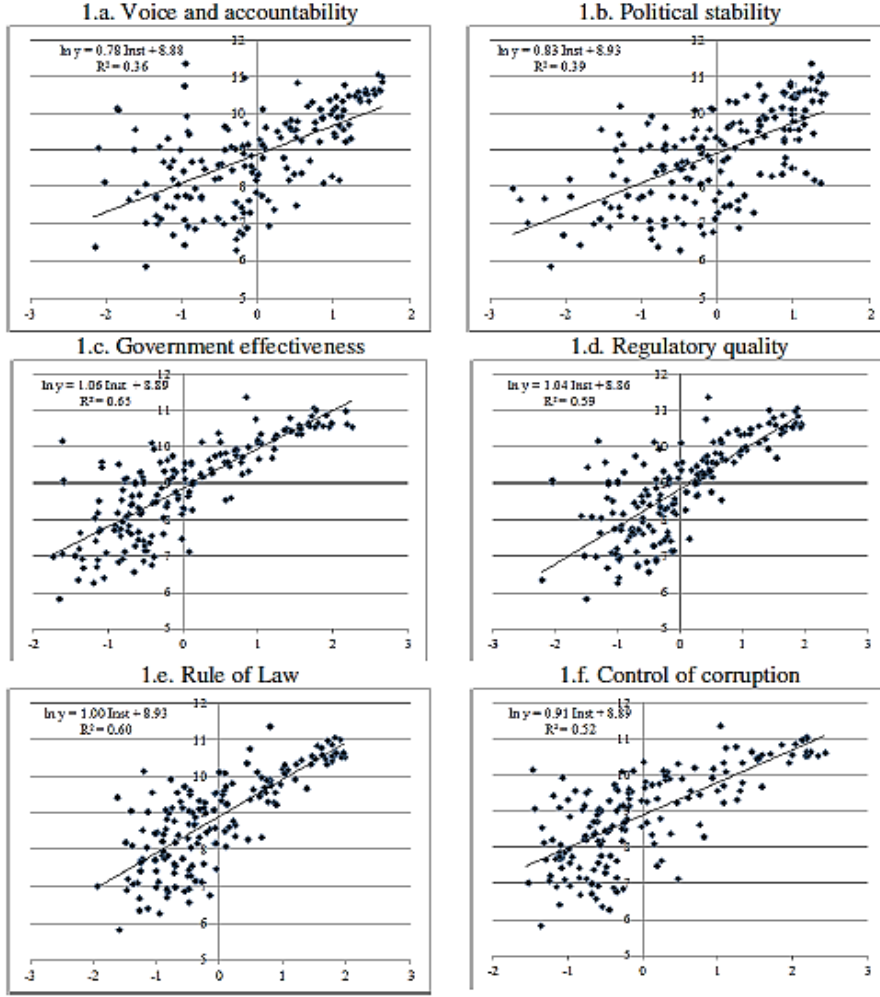
- فعالية الحكومة Government effectiveness تلتقط تصور نوعية الخدمات العامة، جودة الخدمة المدنية ودرجة استقلاليتها من الضغوط السياسية، نوعية وضع السياسات وتنفيذها ومصادقية التزام الحكومة بتلك السياسات.
 - النوعية التنظيمية Regulatory quality تلتقط تصور قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات السليمة و اللوائح التي تسمح و تعزز تنمية القطاع الخاص.
 - سيادة القانون Rule of law تلتقط تصور مدى التزام المتعاملين بقواعد المجتمع كنوعية العقود، تنفيذ حقوق الملكية، الشرطة والمحاكم واحتمال حدوث الجريمة والعنف.
 - مكافحة الفساد Control of Corruption تلتقط تصور مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة بما في ذلك كل أشكال الفساد الصغيرة منها والكبيرة، فضلا عن النخب وأصحاب المصالح الخاصة.
- كما هو مبين في الجدول (1)، تظهر هذه الأبعاد المختلفة للحكومة معدل ارتباط تتراوح بين 0.56-0.95 وبمتوسط معدل 0.85. لهذا السبب، من الصعب جدا تحديد البعد الذي يحفز إمكانات النمو الاقتصادي بشكل أكبر. ثانيا، يعتبر معدل ارتباط مستوى التنمية (مقاسا بلوغا يتم نصيب الفرد من GDP) بهذه المؤشرات الستة للحكومة أيضا جد كبير. يبين الشكل (1) أن المرونة النصفية لـ GDP الفرد إلى نوعية الحكومة تتراوح ما بين 0.78 و 1.06 مع معدل تحديد R^2 يتراوح ما بين 0.36 إلى 0.65. ويظهر الشكل أن أعلى معدل ارتباط يسجله مؤشر فعالية الحكومة وسيادة القانون.

الجدول (1). ارتباط مقاييس المؤسسات.

Corr	RoL	Reg	Geff	Stab	Voice	
					1.00	الصوت والمسائلة (Voice)
				1.00	0.58	الاستقرار السياسي (Stab)
			1.00	0.56	0.90	فعالية الحكومة (Geff)
		1.00	0.87	0.53	0.88	النوعية التنظيمية (Reg)
	1.00	0.90	0.93	0.57	0.93	سيادة القانون (RoL)
1.00	0.95	0.89	0.94	0.54	0.91	مكافحة الفساد (Corr)

Source: Data from Kaufmann et al.(2020).

الشكل (1). ارتباط مقاييس المؤسسات بالتنمية.



Sources: Data from Kaufmann et al. (2020); World Bank. (2020).

4. أصل المؤسسات:

حدثت إصلاحات مؤسسية في مراحل تاريخية حرجة فجرتها الحروب، الأمراض، قادة متقلبون أو ذو كاريزما أو متوحشون وغرابة القدر كانت أحيانا سببا مباشرا لاختلاف مسار التنمية في بعض أجزاء العالم. الأمثلة من التاريخ كثيرة: لو نجت أوروبا في العصور الوسطى من الموت الأسود، أو صد الملك جيمس الثاني هجمة ويليام أوف أورانج في ساحة المعركة، لاستمرت ربما الإقطاعية والملكية المطلقة لفترة أطول في إنجلترا، وفي نهاية المطاف ربما حدثت الثورة الصناعية في مكان آخر أوفي فترة زمنية مختلفة (Crea Dunbar, 2022). في الواقع، في بعض الحالات كشبه الجزيرة الكورية، حكم قرار سياسي تعسفي نسبي (تقسيم البلد على طول خط العرض 38) على قسمين من نفس الشعب بمصير اقتصادي مختلف تمامًا، رغم استقرار بيئتهما الجغرافية والثقافية. القصد هنا أن بعض التحولات المؤسسية في منعطفات حرجة مثلت مفترق طرق انقسم فيها مسار النمو وولد تباينا بين البلدان. وعلى عكس العوامل الجغرافية والثقافية التي تستمر بطبيعتها بمرور الزمن، تتغير المؤسسات بسرعة كبيرة قد تسبب تأثيرات مأساوية. ومع ذلك، التحولات المؤسسية "العشوائية" كظاهرة ليست شائعة كما نعتقد، إذ عادة ما تستمر مؤسسات لعدة قرون وتتكيف ببطء شديد حتى وإن طالبت التطورات التكنولوجية والتجارية بإصلاح عاجل.

في الواقع، يكمن جوهر التأثير الرئيسي للمؤسسات في استمراريته وتأثيرها المستدام على التنمية على غرار تأثير المؤسسات الاستغلالية في أمريكا اللاتينية مقابل المؤسسات الشاملة في أمريكا الشمالية.

بالنسبة للجزء الأكبر، تطورت المؤسسات تدريجياً استجابةً لضغوط واتجاهات طويلة المدى: مع زيادة تعقيد المجتمعات؛ تحول البيئة التي تتيح فرصاً جديدة للتجارة وتزيد الطلب على البنية التحتية العامة؛ مطالب الظروف المناخية لزيادة التعاون في تشكيل أنظمة الري؛ زيادة حجم السكان وتنوعهم الذي عزز أهمية التماسك الاجتماعي. نحتاج فحص هذه العوامل الأخرى (الجغرافية والثقافية والمجتمعية) إذا أردنا إلقاء الضوء على أصل المؤسسات السائدة في البلدان في جميع أنحاء العالم.

1.4. الأصول الجغرافية:

مارست الظروف الجغرافية تأثيراً حاسماً في تشكيل طبيعة المؤسسات خصوصاً في المستعمرات المختلفة واستمرت حتى الوقت الحاضر. لقد ساهم المناخ الاستوائي والتربة البركانية في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي وكذا الظروف المناخية الزراعية في مناطق أخرى من أمريكا اللاتينية وجنوب الولايات المتحدة في جعل هذه المناطق مثالية لزراعة المحاصيل التي كانت مزارع كبيرة والقوى العاملة فيها أكثر كفاءة. أدت هذه الخصائص الجغرافية خلال الحقبة الاستعمارية إلى تركيز عالٍ لملكية الأراضي ونشوء مؤسسات استخراجية واستغلالية للرق والعمل القسري. بمجرد استقلال هذه المستعمرات، حافظت النخب المحلية على هذه المؤسسات الاستغلالية التي تعطل النمو للاستفادة من استمرار الفوارق الاقتصادية والسياسية (Koyama and Rubin, 2022).

علاوة على ذلك، المناطق الخصبة في أمريكا الوسطى والجنوبية التي نشأت فيها حضارات أكثر تقدماً تكنولوجياً (ما قبل كولومبوس) هي مناطق شكلت فيها القوى الاستعمارية مؤسسات استغلالية من أجل إدارة استغلال سكانها الأصليين بتعداد كبير. يُعزى ظهور هذه المؤسسات واستمرارها في حقبة ما بعد الاستعمار أيضاً إلى التأثير الجغرافي غير المباشر المتمثل في الكثافة السكانية التي استفادت من أراضٍ ومناخ ملائم لتوفير متطلباتها الغذائية بشكل مضمون. ساهمت هذه العوامل في إبطاء مسار التنمية وتحويل بعض هذه المناطق المزدهرة إلى أقل المناطق ثراءً في الأمريكتين.

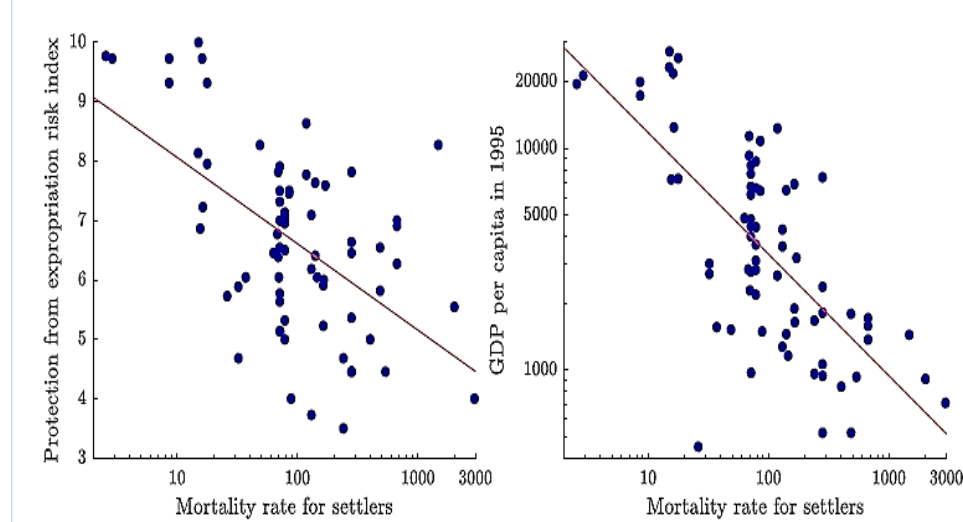
بطريقة مماثلة، أثرت الجغرافيا على جدوى التجارة غير المتكافئة خلال الحقبة الاستعمارية، ورسخت مؤسسات استغلالية غدتها وأدت إلى نشأتها. تم استهداف المناطق الأقل نمواً في إفريقيا والأميركتين المليئة بالمواد الخام والتربة الخصبة في هذه التجارة، ما أدى لتأجيج أكثر المؤسسات استغلالية على الإطلاق وهي تجارة الرقيق. أدت مكاسب هذه التجارة غير المتكافئة لتسريع انتقال القوى الاستعمارية نحو عصر النمو الحديث مقابل تخلف العالم النامي. على وجه الخصوص، استمرت آثار العبودية على التنمية الاقتصادية لأفريقيا إلى ما بعد الحقبة الاستعمارية، كما تعتبر البلدان الأفريقية التي كان سكانها أكثر تضرراً من الاستعباد والهجرة القسرية أكثر الاقتصادات تخلفاً حتى يومنا هذا. ولنفس السبب، فإن التضاريس الوعرة التي عادة ما تعيق التجارة والازدهار

الاقتصادي، كان لها تأثير مفيد طويل الأمد على التنمية الاقتصادية في المنطقة لأنها وفرت حماية من صيادي العبيد (Sachs,2020 ; Galor,2021).

تلقي الحجج القائمة على الجغرافيا جذبا ونفورا في الأوساط الأكاديمية. من ناحية أخرى، تعتبر الحجج القائمة على الجغرافيا جذابة ببساطة لأن الجغرافيا متغير خارجي إلى حد كبير أي لا يتأثر بالمتغيرات الأخرى ذات الأهمية. على هذا النحو، لا داعي للقلق بشأن كون الجغرافيا نتيجة لعوامل أخرى كالثقافة أو المؤسسات المهمة أيضاً للنمو الاقتصادي. ومن ثم، يوفر التفسير الجغرافي تفسيراً مباشراً للنمو الاقتصادي والفقر. لكن المشكلة الكبرى في التفسيرات الجغرافية أن الجغرافيا لا تتغير أو تتغير ببطء شديد إذ أنها أقل مرونة بكثير من السمات المجتمعية الأخرى كالديموغرافيا أو المؤسسات أو الثقافة، لذا قد تشكل مشكلة للتفسير الذي يربط الجغرافيا بالنمو الاقتصادي طويل المدى، لأن اختلاف الدخل التي نلاحظه في جميع أنحاء العالم اليوم تغير بشكل كبير بمرور الوقت .

تجريبياً، قامت دراسة Acemoglu et al. (2005) بربط نوعية مؤسسات البلدان النامية بنوع التجربة الاستعمارية، حيث ميزت نوعين من المستعمرات الأوروبية: بلدان مستعمرة ذات المناخ المعتدل (أمريكا الشمالية وأستراليا...) صالحة للزراعة والاستيطان أين وضعت القوى الاستعمارية مؤسسات استيطان مماثلة لتلك الموجودة في بلدانهم الأصلية، في المقابل اعتبرت بلدان بظروف مناخية عكسية وغير مواتية وتعاني أمراضاً متفشية مصدراً رئيسياً للربح. وضعت القوى الاستعمارية مؤسسات "استغلالية" صممت لتسهيل استخراج الموارد ونقلها نحو القوى الإمبريالية التي لم تلي اهتماماً لا لحقوق الملكية ولا للحرية السياسية والاقتصادية (Acemoglu et al.,2005). بعد انتهاء الحقبة الاستعمارية، استمر بقاء تلك المؤسسات حيث استبدلت القوى الاستعمارية بدكتاتوريين مستبدين محليين واصلوا استخدام تلك المؤسسات لمصلحتهم الشخصية. في الانحدارات الأدائية، استخدم Acemoglu et al. (2005) بيانات حول وفيات المستوطنين، الجنود والمبشرين الأوروبيين للتنبؤ بنوعية المؤسسات في البلدان النامية. يظهر يسار الشكل (2) علاقة عكسية قوية بين معدل وفيات الأوروبيين ونوعية المؤسسات الحالية مقاسة بمؤشر مخاطر نزع الملكية (مدى احتمال أخذ ممتلكات المستثمر قسراً) (الدرجة العالية تعني فرصة منخفضة للمصادرة)): تتميز بلدان معدل وفيات المستوطنين فيها عال بمخاطر مصادرة ملكية أعلى. أما يمين الشكل (2) يظهر ارتباطاً عكسياً لعدد وفيات المستوطنين الأوروبيين بالنتائج المحلي الإجمالي للفرد (بلدان بمعدل وفيات أعلى تملك مستوى ناتج فرد أدنى حالياً)، كما وجدت الدراسة أن المؤسسات تفسر ما يقارب ثلاثة أرباع اختلاف الدخل عبر البلدان.

الشكل (2). وفيات المستوطنين، المؤسسات الحالية وناتج الفرد حاليا.



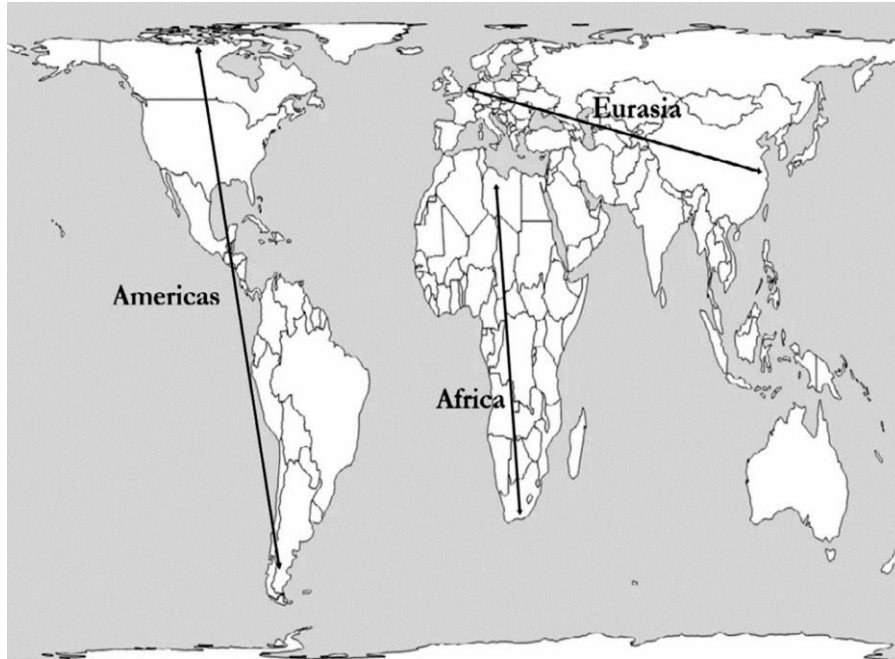
Source: Kurlat. (2020).

في كتابه "البنادق، الجراثيم والصلب" *Guns, Germs, and Steel* الحائز على جائزة بوليتزر، أثار Jared Diamond (1997) التساؤل التالي: لماذا يختلف التاريخ في مختلف القارات؟ خلال السنوات 500 الماضية، كانت أوروبا المنطقة العسكرية المهيمنة في العالم واحتلت الأمريكيتين وأفريقيا وجنوب المحيط الهادئ ولكن لماذا غزا الأوروبيون الأفارقة والهنود الحمر وليس العكس؟ ولماذا إستعبدت أوروبا إفريقيا وليس العكس؟ (Diamond, 1997). لشرح سبب تقدم المجتمع الأوروبي الآسيوي من الناحية التكنولوجية، اعتمد Diamond على عمل المؤرخ Crosby (1986) الذي أظهر أن الارتفاع النسبي واختلاف طول القارات كان لهما تأثير عميق في اختلاف تشكيل المؤسسات ومسار التنمية طويلة المدى. يرى Diamond (1997) أن الجغرافيا البيولوجية (المناخ، أنواع النباتات والحيوانات) والبيولوجية كامتداد القارات (من الشرق إلى الغرب أو من الشمال إلى الجنوب) حددت الأقدار المتباينة لحياة الإنسان في مختلف القارات. تتميز قارات بطول عمودي بالعديد من المناخات المحلية التي تحد انتشار المحاصيل والحيوانات الأليفة والبشر، ومن غير المحتمل فيها أن تنمو محاصيل في الغابات الممطرة في السافانا أو الجبال، لذا لم تنتشر نباتات أمريكا الوسطى وحيواناتها الأليفة في بيرو أو حوض الأمازون. على العكس، يسهل انتشار التكنولوجيا والمعرفة أفقياً أكثر لأن الخصائص المناخية تختلف بدرجة أقل، لذا ربما "عمودية Verticality" الأمريكيتين وأفريقيا جنوب الصحراء فرضت عقبات هائلة أمام النمو الاقتصادي على المدى الطويل (الشكل 3).

يعتقد Diamond أيضاً أن منذ نهاية العصر الجليدي الأخير منذ حوالي 15000 عاما حقق بشر عاشوا في أوروبا وآسيا تقدماً تكنولوجياً أسرع بكثير من الذين عاشوا في مناطق أخرى من العالم كسكان الأمريكيتين الأصليين وقبائل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ومواطني جزر المحيطات (أستراليا، ماليزيا وغينيا الجديدة). وجود مزيج من أفضل النباتات والحيوانات، شكل مناسب (التوسع الممتد من الشرق إلى الغرب) وبرودة المناخ سمح لسكان أوروبا وآسيا القدامى بإمكانية زراعة مزيد من الغذاء مقارنة بنظرائهم في إفريقيا وأستراليا والأمريكيتين... هذا السبب الذي جعل الشرق الأدنى مهد الحضارة الإنسانية. في الشرق الأدنى، زرع القمح والشعير والبالاء لأول مرة حيث كانت السهول الخصبة الغنية بين نهري دجلة والفرات محاطة بما يسمى "الأجنحة الجبلية"، وتم تطويع الماعز

والأغنام لأول مرة منذ 11000 عام في تلال شمال سوريا وشمال بلاد ما بين النهرين ثم انتشرت بوقت قصير في جميع أنحاء الهلال الخصيب. في المجموع، نشأ 33 من أصل 56 نبات بري في العالم إما في أوروبا أو الشرق الأدنى أو شمال إفريقيا تم تطويع غالبيتها لأول مرة في الهلال الخصيب. لقد ضمن الاختلاف المناخي المعتدل بين أوروبا والشرق الأوسط انتشار التقنيات الزراعية بين المنطقتين. ومن بين 14 نوعا من الحيوانات الأليفة الكبيرة نشأ نوع واحد فقط (وربما الأقل فائدة اللاما) في العالم الجديد مقابل 9 أنواع حيوانات آكل للعشب في أوراسيا، ترك هذا سكان العالم الجديد في وضع اقتصادي غير مؤات. الحيوانات الأليفة هي أيضًا مصدر للأمراض الوبائية، حيث عرض غياب الحيوانات الأليفة العالم الجديد بشكل خاص للأمراض الجديدة: التفاعل بين الإنسان والحيوان مصدر رئيسي للأمراض الوبائية، لذا فإن السكان الذين لديهم تاريخ طويل من التعرض لهذه الأمراض هم أكثر كسبا للمناعة. هذا هو السبب في أن الاتصال بالأوروبيين كان مميّزًا للغاية بالنسبة للأمريكيين الأصليين. تشير التقديرات الأخيرة لحدوث انخفاض بنسبة 95-98 % في عدد السكان الأمريكيين الأصليين بلغ ذروته بين عامي 1492 و 1900.

الشكل (3). عمودية وأفقية القارات.



Source: Diamond. (1997).

سمح وفرة المعروض في المواد الغذائية بخلق فرص عمل جديدة متخصصة في جميع أنحاء أوراسيا بما في ذلك الحرف المتخصصة كالحداين، عمال البناء وحتى العلماء. وأدى ظهور المتخصصين في مجالات غير الزراعة لتسارع النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي. في الواقع، حظيت حجج Diamond حول انتشار التقنيات عبر المناطق بدعم تجريبي، حيث وجد Pavlik and Young (2019) أن التقنيات انتقلت بسهولة أكبر بين الجيران الشرقيين والغربيين منها بين الجيران الشماليين والجنوبيين. مع اكتشاف الأوروبيين للأميركتين، كانت تكنولوجيا المحور الشرقي والغربي الأوروآسيوي أكثر تقدمًا من تكنولوجيا المحور الشمالي-الجنوبي الأمريكي أو المحور

الشمالي-الجنوبي لأفريقيا جنوب الصحراء. تفاقمت هذه الاختلافات بشكل كبير خلال فترة الاستعمار. و في الأخير، مكنت هذه المزايا الاقتصادية والتكنولوجية الأوروبيين من قهر شعوب القارات الأخرى باستخدام تكنولوجيا متفوقة، كل ذلك بسبب بعض المزايا الجغرافية التي لم تتمتع بها قارتي إفريقيا والأمريكيتين (Pavlik and Young, 2019).

2.4. الأصول الثقافية:

تعتبر الثقافة مهمة لأنها تؤثر على كيفية عمل المؤسسات. تذكر أنها كانت الفكرة الرئيسية في تعريف Greif للمؤسسات السابق ذكره. من هذا المنظور، تعتبر المعتقدات الثقافية مهمة لأنها تفسر تصرف البشر وبالتالي تشجع المؤسسات أنماطاً معينة من السلوك في سياق دون آخر. قد تفسر أيضاً لماذا مرت الديمقراطية بأوقات عصيبة في الشرق الأوسط حتى في أعقاب الربيع العربي. إذا لم ترسخ المعايير الثقافية مبادئ الديمقراطية والمساءلة والالتزام بنتائج الانتخابات، فمن غير المرجح أن تعمل المؤسسات الديمقراطية كما هو مفترض.

تاريخياً، في أمريكا الشمالية أنشأت مجموعات مهاجرة أوروبية مختلفة مؤسسات تتماشى مع قيم ثقافية يعتزون بها في أوطانهم. على سبيل المثال، دعم "الكويكرز Quakers" الذين تقدر ثقافتهم الحريات الشخصية والدينية تشكيل مؤسسات قلصت دور الحكومة، وأعطت الأولوية للحرية الفردية، فصل الكنيسة عن الدولة وفرضت ضرائب منخفضة نسبياً. أما "البيوريتان Puritans" المتشددون الذين قدروا معرفة القراءة والكتابة من أجل الاستقلال الروحي وكذا التماسك الاجتماعي، أسسوا مؤسسات عززت التعليم العام والمشاركة المجتمعية والقانون الصارم والنظام، كل ذلك مدعوم بفرض ضرائب أعلى. في هذه الأثناء، فضل مهاجرو اسكتلندا وأيرلندا دوراً محدوداً للحكومة في الشؤون الشخصية، وأسسوا مؤسسات تدافع عن الحريات الفردية واستخدموا المحاكم المخصصة "العدالة الحدودية" لتسوية النزاعات، دعموا حق حمل السلاح وحافظوا على مستوى ضرائب منخفض. تتجلى هذه القيم الثقافية في شرائح مختلفة من المجتمع الأمريكي - وأنواع المؤسسات التي يفضلونها - حتى يومنا هذا. في تأثير الدين (أبرز السمات الثقافية) على تشكيل المؤسسات (السياسية)، غالباً ما يستدل بالإصلاح البروتستنتي في قلب الأوضاع السياسية في أوروبا القرون الوسطى رأساً على عقب. تاريخياً، كل الدول والمدن التي تبنت الإصلاح طردت المؤسسة الكنسية السائدة وصادرت ثرواتها. بدأ الملك الإنجليزي هنري الثامن (حكم من 1509 إلى 1577) أشهر مصادرة عندما حل الأديرة الإنجليزية وحولت الثروة إلى الخزائن الملكية ما اعتبره بعض المؤرخين ثاني أكبر تحويل في التاريخ الإنجليزي بعد غزو الملك ويليام إنجلترا بأكملها عام 1066. لكن ماذا يعني إزاحة الكنيسة بالنسبة للسياسة؟ (Rubin, 2017).

جادل Jared Rubin (2017) في كتابه "حكام، دين وثروات Rulers, Religion, and Riches" أن الإصلاح قوض اكتساب الحكام البروتستانت الشرعية عبر الكنيسة. في العصور الوسطى، لعبت الكنيسة دوراً مهماً في إضفاء شرعية الملوك والملكات: فالحاكم الذي يعارض الكنيسة أو يتعامل معها بشكل سيء ينال العقاب النهائي للكنيسة (الحرمان) ومحتمل أنه لن يستمر طويلاً في الحكم. ورغم ضعف قوة الشرعية الدينية مع نهاية القرن الخامس عشر، إلا أن الإصلاح كان بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير. لم يعد بإمكان الحكام البروتستانت

اللجوء للكنيسة لدعم نظامهم، في المقابل خضعت النخب الدينية البروتستانتية لسيطرة التاج الملكي (الكنيسة الأنجليكانية حديثة الإنشاء مثال على ذلك). على هذا النحو، فقدت السلطات الدينية الكثير من قوتها للحكم الشرعي على الأقل في الأراضي البروتستانتية (Rubin,2017).

إذا كان للحكام البروتستانت قدرة محدودة على شرعنة حكمهم عبر الدين، فكيف أمكنهم البقاء في السلطة؟ يجب Rubin (2017) أنهم لجأوا إلى البرلمان، حيث لعب صعود البرلمان في القرنين السادس عشر والسابع عشر دوراً رئيسياً في النهوض الاقتصادي لشمال غرب أوروبا وليس من قبيل المصادفة أن هذه المناطق كانت أيضاً بروتستانتية. تشكل البرلمان من أشخاص أقوياء (النبلاء ورجال الكنيسة والمحامين والتجار) زاد انخراطهم في الحكم مع زيادة حاجة الحكام إلى البرلمان للبقاء في السلطة. وهذا هو سبب تأثير علمنة السياسة على النمو الاقتصادي مع توجه البرلمان لتمثيل مصالح النخبة الاقتصادية الراغبين في أشياء (لأسباب تتعلق بالمصلحة الذاتية) كحقوق الملكية الآمنة والاستثمار في البنية التحتية كعوامل مساعدة على تحقيق النجاح الاقتصادي.

وفق Rubin، هذا سبب الذي مكن إنجلترا وهولندا من الإقلاع اقتصادياً بعد الإصلاح بينما تخلت المناطق الكاثوليكية كإسبانيا والبرتغال عن الركب رغم التدفقات الهائلة للفضة والذهب من العالم الجديد. وجد Cantoni et al. (2018) انتقالاً مشابهاً للسلطة من النخب الدينية إلى العلمانية في ألمانيا عقب الإصلاح. تظهر الدراسة أن خريجي جامعات المناطق البروتستانتية شغلوا مزيداً من الوظائف في القطاع العام، وتحول البناء من مباني دينية إلى مباني عامة وإدارية والذي يعني أن الحكام البروتستانت كان بإمكانهم الاستفادة من توفر مجموعة أكبر من البيروقراطيين الأكفاء. وبالتزامن مع زيادة البيروقراطية في الدول البروتستانتية، كان هناك تحول في الفكر القانوني من الديني إلى العلماني، كما أحال البروتستانت القانون الديني إلى الشؤون الروحية تاركين للدولة التعامل مع القضايا الدنيوية. ساعد هذا التغيير مجتمعاً على إنشاء الأسس البيروقراطية والأشكال القانونية المميزة للدولة الحديثة خاصة في شمال ووسط أوروبا. قدمت هذه التفسيرات لإظهار الدور الذي يلعبه الدين (أو لا يلعبه) في السياسة (Cantoni et al.,2018).

يشير Rubin (2017) أيضاً لتأثير "شكل تطبيق الإسلام" في تشكيل المؤسسات (السياسية والاقتصادية) في بلدان الشرق الأوسط التي أثرت بدورها على النمو الاقتصادي في المنطقة. إحدى الأسباب ذلك هو أن الإسلام أضفى شرعية الحكم: تنص الشريعة الإسلامية على وجوب طاعة المسلمين للحاكم العامل وفق التعاليم الإسلامية وإلا يجب عزل كل حاكم دون ذلك. كان الإسلام مصدراً جذاباً لشرعنة سلطة الحكام الذين واجهوا تهديدات، في المقابل سُمع صوت الجماعات الدينية الإسلامية في صنع القرار السياسي. لم يكن الأمر سيئاً بالضرورة دائماً، لكن قد يكون له عواقب ضارة. يشرح Rubin كيف أصبحت المدارس مؤسسات ترعاها الدولة عينت فيها علماء الدين في مختلف فروع الشريعة الإسلامية، القرآن والتقاليد الإسلامية. ظهر اتجاهاً خلال القرن الثاني عشر من شأنه أن يغير طبيعة المدارس: أولاً، بناءً على طلب حاكم سياسي تم استخدام المدارس بشكل متزايد لتقوية عقيدة فرع معين من الإسلام، واستخدم الحكام إيرادات الأوقاف لمكافأة مؤيديهم بمن فيهم رجال الدين الذين تولوا مناصب في المحاكم وأنشأوا المدارس الدينية. ثانياً، بحلول القرن الثالث عشر تم إلغاء الشروط الأصلية للأوقاف بشكل متزايد من قبل قضاة المحكمة الشرعية، غالباً لصالح الحاكم. في إيران وتركيا والهند، أدار "مكتب الصدر" أوقاف

المدارس الدينية لضمان شرعية النظام والسيطرة على القطاع الديني. نتيجة لذلك، عملت النخب الدينية بشكل متزايد كمشركة للحكام وأصبحت المدارس الدينية مسيسة وفقدت وظيفتها الأكاديمية الأصلية. ساعد هذا التفسير في فهم سبب غياب مطبعة قادرة على الطباعة بالخط العربي في الإمبراطورية العثمانية لما يقرب ثلاثة قرون. بعد اختراع Gutenberg هددت المطبعة احتكار المؤسسة الدينية لنقل وتفسير المعرفة الدينية لأن رجال الدين كانوا جماعة مصالح قوية منعوا استخدامه رغم أنه ربما أهم اختراع في الألفية الماضية. ومع القيود المفروضة على المطبعة، تراجعت العلوم الإسلامية بسبب زيادة قوة المساومة السياسية للنخب الدينية.

يظهر Blaydes and Chaney (2013) بأن السمة الحاسمة للمؤسسة السياسية الإسلامية تتمثل في أن الحكام (السلطين) كان بإمكانهم تجنيد العبيد (المملوكين أو العبيد العسكريين المستوردين من الأراضي غير الإسلامية). هذا يعني عدم حاجتهم للتفاوض مع النخب الأخرى لتأدية الخدمة العسكرية أو تلقي الموارد. عكس ذلك، لم يملك حكام العصور الوسطى وأوائل أوروبا الحديثة جيوشاً من العبيد، لذا اضطروا للتنازل عن بعض الحقوق للنبل الإقطاعيين (في فترة القرون الوسطى) والبرلمان (في الفترة الحديثة المبكرة) ما مهد لظهور أشكال القيود التنفيذية في ظل المؤسسات الإقطاعية لأوروبا الغربية التي ساهمت في الاستقرار السياسي. كانت القوة المشتتة (الموزعة) تعني رغبة الأشخاص الأقوياء للحفاظ على الوضع الراهن وكانت الثورة أقل شيوعاً، لذا مال الحكام الأوروبيون للبقاء فترة أطول خاصة بعد الثورة الإقطاعية في القرنين التاسع والعاشر التي وزعت السلطة بشكل مؤسسي. على العكس، أدى اعتماد السلطين على جيوش المماليك لحد القوة التفاوضية للأعيان المحليين تجاه السلطان، ما أعاق تطوير علاقة عدائية مثمرة بين الحاكم والنخب المحلية. كان هذا النقص النسبي في القيود التنفيذية مصدراً لعدم الاستقرار السياسي الذي لا يزال سمة من سمات مؤسسات الشرق الأوسط السياسية في القرن الحادي والعشرين (Blaydes and Chaney, 2013).

في نفس الإطار، قدم Platteau (2017) تفسيراً ذا صلة بعدم الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط بدلالة الطبيعة اللامركزية للإسلام (عكس الطبيعة المركزية للكنيسة الكاثوليكية) التي تعني أن هناك دائماً رجال دين (محتمل أن يكونوا متطرفين) خارج الائتلاف الحاكم. قد يشعل رجال الدين هؤلاء ثورة ضد السلطات الراسخة، كما كان حال الثورة الإيرانية عام 1979 (Platteau, 2017).

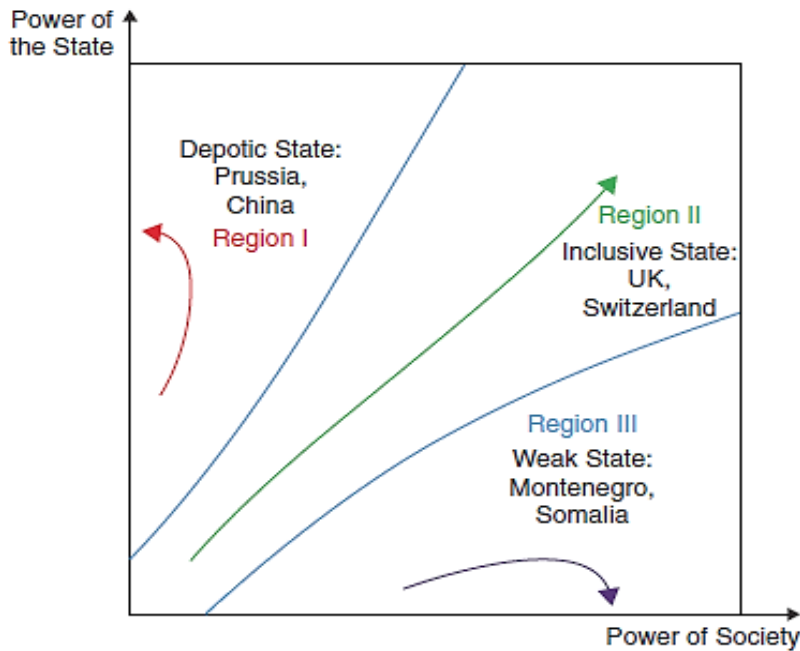
باختصار، لا تقلد الدراسات الحديثة الإسلام كل مشاكل الشرق الأوسط، بل تشير أن تداخل السياسة والدين سمة مميزة للعديد من المجتمعات الإسلامية واستمرار تطبيق الشريعة الإسلامية (على نحو خاطئ أو حتى جامد) حد بشدة إمكانات النمو الاقتصادي. إن الركود الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط هما نتاج ثانوي لكيفية استخدام الإسلام من قبل النخب القوية.... هذا ليس انعكاساً للإسلام في حد ذاته، تماماً كما هو حال العديد من الأديان الأخرى بما في ذلك المسيحية واليهودية.

3.4. التوازن السياسي والممر الضيق:

كيف تفرض جماعات المصالح معينة مؤسسات محددة في المجتمع؟ يجيب Acemoglu and Robinson (2019) على هذا السؤال في كتاب "الممر الضيق" *The Narrow Corridor* بتقديم إطار فكري يضع علاقة الدولة

بالمجتمع وموازن القوى بينهما كمحدد رئيسي للتطور المؤسساتي وخلق تشكيلات مختلفة لقدرة الدولة. يتساءل Acemoglu and Robinson (2019) لماذا تطور بلدان دولة ذات قدرة عالية عكس بلدان أخرى، ولماذا تضمن بلدان حماية الحقوق والحريات الفردية في حين يدوس عليها البعض الآخر. تتمثل حجة الكتاب في أن التطور المؤسسي ونشوء قدرة الدولة يحدث نتيجة سباق (منافسة وصراع) محموم بين سلطة الدولة (يسيطر عليها حاكم أو مجموعة من النخب) وسلطة المجتمع (تمثل المواطنين من غير النخبة)، حيث يعمل كل طرف على فرض سلطته ما يقود لاختلاف مسار التطور المؤسساتي والاقتصادي بين البلدان بدلالة ديناميكية هذا الصراع (يوضح الشكل (4) هذه الديناميكية، حيث يشير المحور الأفقي لقوة المجتمع مقابل قوة الدولة في المحور العمودي) (Acemoglu and Robinson, 2019).

الشكل (4). ظهور وتطور دول استبدادية، ضعيفة وشاملة.



Source: Acemoglu and Robinson. (2019).

إذا أصبحت الدولة قوية جدًا مقارنة بالمجتمع، تنشأ "دولة استبدادية" "Despotic State" تحكمه وتهيمن عليه (المنطقة I في الشكل كالصين وبروسيا)؛ إذا كان المجتمع قويا (بوضع معايير اجتماعية للعمل الجماعي تحد التسلسل الهرمي السياسي) تنشأ "دولة ضعيفة" "Weak State" غير قادرة على توفير الركائز اللازمة للتنمية (المنطقة III كمونتينغرو والصومال). في الوسط (المنطقة II كسويسرا والمملكة المتحدة)، هناك "ممر ضيق للحرية" تدفع فيه قدرة الدولة المتزايدة مزيدا من السيطرة المجتمعية، في المقابل تدفع القوى المتزايدة للمجتمع نحو دولة أكثر قدرة (وشمولية). نتيجة لذلك، تظهر "دولة شاملة" "Inclusive State" بتحقيق التوازن بين الدولة والمجتمع المدني: في هذه الحالة، يملك كل طرف حوافز أكبر للاستثمار لمواكبة الطرف الآخر، ويؤدي هذا لتشكيل أقوى أنواع الدولة وأكثرها قدرة مع تحفيز المجتمع المدني في الوقت نفسه ليكون بنفس القوة أيضًا. لاحظ أن قدرة الدولة أكبر في هذه المنطقة منها في المنطقة الأولى هذا دليل على أن المنافسة بين الدولة والمجتمع المدني تسبب زيادة أكبر لاستثمار الدولة (أو الحاكم والنخب التي تسيطر عليها) في قدرتها (قوتها). في هذا الممر الضيق، تتغير حياة الناس ليس لأنه يزيل هيمنة الدول والنخب عليهم فحسب بل لأنه يخفف أو حتى يكسر قفص القواعد، ويدفع

الحرية الفردية ويمكن مشاركة شعبية أكثر فاعلية في السياسة أيضا. فقط في هذا الممر تظهر وتتطور الحرية الحقيقية التي لا تنقلها هيمنة سياسية واقتصادية واجتماعية. خارج الممر، الحرية مكبلة إما لغياب الدولة أو لاستبدادها. رغم رغبة النخب الحاكمة في الدولة فرض هيمنتها على المجتمع، إلا أن قدرة المجتمع على تطوير قوته الخاصة (في شكل تنسيق، أعراف اجتماعية وتنظيم محلي) أمر مركزي لأنه يدفع الدولة لتصبح أقوى من أجل التنافس مع المجتمع. عندما لا يتحقق هذا التوازن بين الدولة والمجتمع، إما تسيطر الدولة بشكل كامل على المجتمع أو يكون المجتمع قويا وتظل الدولة ضعيفة. عندما يكون المجتمع ضعيفا، تكون قدرة الدولة محدودة نسبيا أيضا لأنها تتحكم في المجتمع بسهولة ولا تحتاج لاستثمار الكثير في قدرتها.

جدير بالذكر أن هذا الإطار الفكري يسلط الضوء على أهمية الاختلافات الصغيرة في الظروف الأولية (التقنيات، الظروف الاقتصادية والبيئة الخارجية) لبلدين على جانبي الحدود المقابلة بين منطقتين الشكل في تشكيل مسار مؤسسي وتنموي مختلف لحد كبير يتضخم نتيجة المنافسة بين الدولة والمجتمع. عند كل نقطة زمنية، تختار الدولة والمجتمع الاستثمار في قوتها وتحدد نقاط القوة هذه الناتج الإجمالي في الاقتصاد الذي يتوزع بين النخبة المسيطرة على الدولة وبقية المواطنين وكيف يتم هذا التوزيع.

قدم Acemoglu and Robinson (2019) مفهوم "ممر الحرية الضيق" أيضا كحل للتناقض الظاهري حول ما قد يظهر للبعض أنها مؤسسات شاملة قد يعتبرها البعض الآخر استغلالية. كانت الديمقراطية الاغريقية نظاما شاملا للذكور البالغين في أثينا، لكنها في نفس الوقت عاملت بطريقة استغلالية للغاية عددا كبيرا من العبيد (كثير منهم عملوا في مناجم الفضة في Laurion في ظروف مروعة) ومواطني حلفائها أو إمبراطوريتها الذين اضطروا لدفع الجزية من أجل الحفاظ على القوافل التجارية. هل كانت الديمقراطية الأثينية أكثر شمولية وأقل استغلالية من المجتمعات اللاحقة التي لم تمارس الديمقراطية لكنها لا تطبق نظام الرق أو الإمبراطورية؟ تنطبق رؤية مماثلة على جمهورية فلورنسا التي منحت مواطنيها الحقوق المدنية والسياسية لكنها فرضت مؤسسات استغلالية على البلدات والمدن المجاورة. نأخذ مثالا حديثا، منذ القرن السابع عشر كانت المؤسسات السياسية في أمريكا الشمالية أكثر انفتاحا ومساواة (للذكور البيض) من أي جزء آخر من العالم تقريبا. في الوقت نفسه، حتى بعد إلغاء العبودية قامت الولايات المتحدة بقمع تصويت (والعديد من الحقوق الأخرى) الأمريكيين الأفارقة حتى ستينيات القرن الماضي.

اعترف الباحثان بأن التنمية السياسية هي عملية ديناميكية أين تتولد المؤسسات الشاملة عن طريق دولة فاعلة قادرة على قمع جماعات المصالح القوية أو النخب الفاسدة، لكن المؤسسات الشاملة ستتقلب أيضا بسبب الدولة المفرطة في القوة. يحتاج المجتمع المدني للتطور جنبا لجنب مع نمو سلطة الدولة لأن المجتمع المدني هو القادر على حد سلطة الدولة. كما أشرنا سابقا، عندما تصبح الدولة قوية للغاية بالنسبة للمجتمع، يخرج المجتمع من الممر ما يؤدي لحكم استبدادي ومؤسسات استغلالية، لكن لا يمكن للدولة أن تكون ضعيفة للغاية أيضا وإلا سادت حالة من اللاسلطوية والقبلية والفوضى وضعف قدرة الدولة. بالنسبة لـ Acemoglu and Robinson، يصف الوضع الأول مجتمعات كالصين بينما يفسر الوضع الأخير الفقر والركود السائد في معظم بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.

4.4. الأصول القانونية:

تيار آخر في الأدبيات تلخصه دراسة La Porta et al. (2008) تحت اسم "نظرية الأصول القانونية Legal Origins Theory". وجدت هذه الأدبيات دليلاً قوياً على أن اختلاف المؤسسات الاقتصادية يرجع للاختلاف الجوهري في الأعراف القانونية والفجوة الكبيرة بين معارضي تطبيق القانون العام والقانون المدني (مع العلم أن القانون العام أكثر ملائمة للنجاح الاقتصادي). تتبع هذه النظرية خيوط أقدم نظريات القانون المقارن بالنظر في الأصول القانونية الفرنسية، الألمانية، الإنجليزية، الإسكندنافية والأسترالية كمحددات للمستوى المختلف لنوعية الحكومة والأداء الاقتصادي. أو بتعبير أدق، تبدأ هذه الدراسة بطرح سؤال دقيق جداً: لماذا تعتبر أسواق الأسهم في نيويورك ولندن أكبر حجماً وأكثر ديناميكية في التسعينات مقارنة بنظيرتها في باريس وفرانكفورت؟ خرجت الدراسة باقتراح رئيسي يتمثل في ضرورة ربط مستوى التطوير المالي بوجود ومثانة القواعد القانونية التي تحمي المستثمر. من هذا المنطلق، قام أنصار نظرية الأصول القانونية بطرح عدد من المساهمات التجريبية في مجال التنمية المقارنة تقضي إلى النتائج التالية:

- أولاً، يمكن قياس نوعية القواعد القانونية وتكميمها لعدد كبير من البلدان باستخدام قوانين التجارة الوطنية كممثل لحماية المستثمر.

- ثانياً، اختلاف القواعد القانونية التي تحمي المستثمرين حسب التقاليد القانونية، مع أفضلية نظم القانون العام التي تحمي المستثمرين الأجانب أكثر من نظم القانون المدني.

- ثالثاً وتماشياً مع مقترحها الأول، أظهر الباحثون تجريبياً مستوى الحماية القانونية للمستثمرين كمؤشر قوي للتنمية المالية والاقتصادية. من أجل تجنب السببية العكسية (أي تحسن القوانين مع تطور الأسواق المالية لبلد ما)، استخدم "أصل القانون Legal Origin" كمتغير أداتي للقواعد القانونية لإجراء الانحدار على مرحلتين حيث تشرح المرحلة الثانية التنمية المالية. وتتمثل الحجة الأساسية في أن التقاليد القانونية تم إدخالها من قبل المستعمرين والغزو وبالتالي هي محددة خارجياً عن المستوى الحالي للتنمية المالية (La Porta et al., 2008).

من جانب آخر، بحثت دراسات أخرى عن اختلاف تأثير الإرث الاستعماري على التنمية طويل المدى في المستعمرات السابقة: تمتعت مناطق كبيرة من أمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا ذات كثافة سكانية منخفضة نسبياً وأقل تقدماً من الناحية التكنولوجية بنمو اقتصادي سريع بعد استعمارها، رغم أن النمو لم يحدث بالطبع بواسطة سكانها الأصليين، بل عن طريق التوسع السريع للمهاجرين من أوروبا. وعلى عكس ذلك، فإن المناطق ذات الكثافة السكانية العالية في إفريقيا وأمريكا الجنوبية وآسيا ظهرت فيها حضارات أكثر تقدماً شهدت تطوراً أبطأ في العصر الحديث خصوصاً أثناء وبعد الاستعمار الأوروبي لأراضيها. تركز هذه الدراسات على حقيقة أن معظم المستعمرات السابقة ورثت الأنظمة القانونية لمستعمراتها. على سبيل المثال، اعتمدت المستعمرات والمحميات البريطانية السابقة بما في ذلك أستراليا، كندا، هونغ كونج، الهند ونيوزيلندا وسنغافورة نظم القانون العام ذو النمط الإنجليزي، في حين تبنت المستعمرات الإسبانية والبرتغالية السابقة، كأفغولا والأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وتشيلي وكولومبيا وإندونيسيا والمكسيك نظم القانون المدني بأشكال مختلفة. توفر أنظمة القانون العام حماية أقوى للمستثمرين وحقوق الملكية، وتشير الدراسات التجريبية إلى وجود علاقة إيجابية بين اعتماد نظام القانون العام

والازدهار الاقتصادي؛ لذا تمتعت المستعمرات البريطانية السابقة بقدر أكبر من الرخاء على المدى الطويل (قياساً على نصيب الفرد من الدخل) مقارنة بمستعمرات القوى العالمية الأخرى (Glaeser and Shleifer, 2002; La Porta et al., 1997 ;

4.4. مستوى التنمية:

هناك رأي بديل يرى علاقة سببية (ذات اتجاهين) بين مستوى التنمية والاختلاف المؤسسي في البلدان، إذ يشدد الرأي الأول على اتجاه السببية من نوعية المؤسسات إلى التنمية كما أكدته Adam Smith (1776) والمؤسسيون المعاصرون الجدد (North 1990; North and Thomas 1973)، في المقابل ممكن أن تُطور اقتصادات تسجل نمواً سريعاً مؤسساتها بشكل أفضل: كلما ارتفع الدخل تحسنت نوعية المؤسسات-السببية في الاتجاه المعاكس. شكل التغير المؤسسي ودور المؤسسات في التنمية الموضوع الرئيسي لـ Karl Marx الذي يرى اتجاهها معاكساً للسببية بين المؤسسات والنمو عن تلك التي ادعاها Smith. بالنسبة لـ Marx، يعتبر تقدم القوى المنتجة المحرك الرئيسي لتغير العلاقات الاجتماعية حول الإنتاج والبنية الفوقية للمجتمع، بما في ذلك البنية الفوقية لكل أنواع المؤسسات. في أدبيات العلوم السياسية، يرى Lipset (1960) أن النمو الاقتصادي يؤدي لمؤسسات أفضل بسبب تراكم رأس المال البشري والاجتماعي. حسب Lipset (1960) هناك عدة أسباب لحدوث هذا الاتجاه العكسي للسببية: من شأن زيادة الثروة ومخزون رأس المال البشري أن يولد طلباً على نوعية المؤسسات الجيدة كالمؤسسات السياسية التي تتسم بقدر أكبر من الشفافية والمساءلة. تسهل ثروة أكبر إقامة مؤسسات جيدة لأن إنشاءها وإدارتها تتطلب موارد مادية ومالية ضخمة (مكلفة للغاية) إذ كلما تحسنت نوعيتها زادت تكلفتها (Lipset, 1960). من جانب آخر، يعتقد Chang (2011) أن التنمية الاقتصادية تولد أطرافاً جديدة موالية للتغيير تطالب بإحداث تغيير مؤسسي. في القرن الثامن عشر، دعم ظهور الرأسماليين الصناعيين تطوير النظام البنكي ضد معارك ملاك الأراضي. في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، أدت القوة المتنامية للطبقة العاملة لظهور مفهوم "دولة الرفاهية Welfare State" واعتماد قوانين لحماية العمال ضد معارضة الرأسماليين (Chang, 2011). ويشير Chang (2011) أنه كلما أصبح المجتمع غنياً تحسنت الفرص المؤسسية، أي كلما أصبح الأفراد أغنياء طالبوا بمزيد من المؤسسات العمومية: نوعيات جيدة للبيروقراطية، التنظيمات، المزيد من الأمن، القانون والنظام ما يعني أن المؤسسات الشاملة قد تكون نتيجة النمو وليس سببه.

يدعم Chang (2011) فرضية التحديث التي تنص أن الديمقراطية تتبع مستوى الدخل أي كلما أصبحت البلدان غنية في المتوسط تصبح أيضاً أكثر ديمقراطية وتمنح المزيد من الحريات السياسية لمواطنيها. على مدى القرنين الماضيين، الدول الأكثر ثراء هي أكثر ديمقراطية (مع استثناءات قليلة). جادل البعض أن الديمقراطية تزود الجمهور قدرة التغلب على مجموعات المصالح الخاصة في المجتمع، وبالتالي تحسن تكافؤ الفرص وتخصص المواهب عبر المهن ما يؤدي بدوره لتعزيز الإنتاجية وتشجيع الازدهار الاقتصادي. بعبارة أخرى، بما أن الديمقراطية شاملة سياسياً هي أيضاً شاملة اقتصادياً. يشير Hall and Jones (1999: 99) لهذه النقطة بالقول: "ندرك صراحة أن البنية التحتية الاجتماعية هي متغير داخلي: فالاقتصادات لا تُوهب المؤسسات والحوافز التي تشكل بينتها الاقتصادية بشكل خارجي، بل تتحدد البنية التحتية الاجتماعية ذاتياً وربما تعتمد في حد ذاتها على نصيب العامل

من الناتج في اقتصاد ما... على سبيل المثال، لدى البلدان الفقيرة قدرة محدودة على تحصيل الضرائب، لذا تضطر للانخراط في التجارة الدولية. بشكل بديل، قد يتبادر لدى الأذهان أن خبراء إدارة المخاطر السياسية الذين ينشئون مكون مؤشر GADP (دليل سياسة مكافحة الإغراق الحكومي) قد تأثروا جزئياً بمستويات الدخل".

وجد الباحثون أمثال Larsson and Parente (2005)، Jones and Olken (1993)، De long and Shleifer (1993)، (2011) اختلاف الأنظمة الديكتاتورية في تحديد الأهداف وانتهاج السياسات وأن خياراتها كان لها تأثير كبير على الأداء الاقتصادي. في الوقت نفسه، يؤكد Glaeser et al. (2004) أن البلدان عادة ما تكون فقيرة بسبب السياسات التي ينتهجها الديكتاتوريون، مع ذلك ورغم القيود التي تفرضها الأنظمة الاستبدادية على العوامل الاقتصادية ممكن أن تكون المؤسسات الاقتصادية التي تختارها تلك الأنظمة ذات أهمية أكبر مقارنة مع أنظمة ديمقراطية يتمتع الأفراد فيها بحرية أكبر في متابعة الأنشطة التي تعزز النمو الاقتصادي (Glaeser et al., 2004).

5. خاتمة:

أصول المؤسسات موضوع بحث متعدد التخصصات يشمل العلوم السياسية، الدراسات القانونية، علم الاجتماع، علم النفس، الأنثروبولوجيا والاقتصاد المؤسسي. ينظر للمؤسسات كأحد أهم الترتيبات الاجتماعية التي تحدد تنظيم المجتمع وتؤثر على نتائج أدائه من مختلف الأبعاد خصوصاً البعد الاقتصادي والتنموي. في هذا الإطار، تلعب المؤسسات دوراً حاسماً في التنمية الاقتصادية من خلال خلق بيئة مواتية لممارسة الأنشطة الاقتصادية، حيث تحدد المؤسسات الأطر التي يتم من خلالها التبادل الاقتصادي، حجم التفاعلات المتاحة والفوائد الناجمة عن التبادل الاقتصادي والشكل الذي يمكن أن تتخذه.

باختصار، نشوء المؤسسات وتطورها عملية معقدة ومتعددة الأوجه تتضمن عوامل وآليات مختلفة، كالجغرافيا، الثقافة، القوى المجتمعية، التوازن السياسي، مستوى الدخل والنظم القانونية. إن فهم هذه العمليات يمكن أن يساعدنا على تقدير تطور المؤسسات وتحولها بمرور الوقت بشكل أفضل.

6. المراجع:

1. الكتب:

- Acemoglu, D. and Robinson, J. (2019). *The Narrow Corridor. States, Societies, and the Fate of Liberty*. New York: Penguin Publishers.
- Acemoglu, D. and Robinson, J. (2012). *Why Nations Fail: The Origins of Powers, Prosperity, and Poverty*. New York: Crown Publishers.
- Acemoglu, D., Johnson, S., and Robinson, J. (2005). *Institutions as a Fundamental Cause of Long-Run Growth. Handbook of Economic Growth*, 1:385-472.
- Crea Dunbar, J. (2022). *Exploring world history through geography: from the cradle of civilization to a globalized world*. California: ABC-CLIO.
- Dal Bó, E. and Finan, F. (2020). *At the Intersection : A Review of Institutions in Economic Development*. In Baland, J, Bourguignon, F., Platteau, J. and Verdier, T. (eds). *The Handbook of Economic Development and Institutions*. Princeton : Princeton University Press, pp. 23-83.
- Diamond, J. (1997). *Guns, Germs and Steel : The Fate of Human Societies*. New York : W.W. Norton & Co.
- Durlauf, S. (2020). *Institutions, Development, and Growth : Where Does Evidence Stand ?* In Baland, J, Bourguignon, F., Platteau, J. and Verdier, T. (eds). *The Handbook of Economic Development and Institutions*. Princeton: Princeton University Press, pp. 189-217.

- Fukuyama, F. (2004). **State-Building: Governance and World-Order in the 21st Century**. NY: Cornell University Press.
- Galor, O. (2021). **The Journey of Humanity : The Origins of Wealth and Inequality**. New York: Penguin Publishers.
- Greif, A. (2006). **Institutions and the Path to the Modern Economy: Lessons from Medieval Trade**. New York : Cambridge University Press.
- Koyama, M. and Rubin, J. (2022). **How the World Became Rich : The Historial Origins of Economic Growth**. Cambridge, UK: Polity Press.
- North, D. and Thomas, R. (1973). **The Rise of the Western World**. Cambridge: Cambridge University Press.
- North, D. (1990). **Institutions, Institutional Change, and Economic Performance**. New York: Cambridge University Press.
- Platteau, J. (2017). **Islam Instrumentalized**. Cambridge: Cambridge University Press.
- Roland, G. (2020). **Culture, Institutions, and Development**. In Baland, J, Bourguignon, F., Platteau, J. and Verdier, T. (eds). **The Handbook of Economic Development and Institutions**. Princeton : Princeton University Press, pp. 414-448.
- Rubin, J. (2017). **Rulers, Religion, and Riches : Why the West Got Rich and the Middle East Did Not**. New York : Cambridge University Press.
- Sachs, J. (2020). **The ages of globalization: geography, technology, and institutions**. New York: Columbia University Press.

2. المقالات:

- Blaydes, L. and Chaney, E. (2013). **The Feudal Revolution and Europe's Rise: Political Divergence of the Christian West and the Muslim World before 1500 CE**. *American Political Science Review* 107(1), pp.16–34.
- Cantoni, D. Dittmar, J. and Yuchtman, N. (2018). **Religious Competition and Reallocation: the Political Economy of Secularization in the Protestant Reformation**. *The Quarterly Journal of Economics*, 133 (4), pp.2037–2096.
- Chang, H.(2011). **Institutions and economic development : theory, policy and history**, *Journal of Institutional Economics*, 7(4), pp.473–98.
- Glaeser, E., and Shleifer, A. (2002). **Legal origins**, *The Quarterly Journal of Economics*, 117(4), pp.1193–229.
- Glaeser, E., La Porta, R., Lopez- de- Silanes, F. and Shleifer, A. (2004). **Do Institutions Cause Growth?** *Journal of Economic Growth*, 9, pp.271–303.
- Hall, R. and Jones, C.(1999). **Why do some countries produce so much more output per worker than others?** *Quarterly Journal of Economics*, 114 (1), pp.83–116.
- La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F. and Shleifer, A.(2008). **The Economic Consequences of Legal Origins**. *Journal of Economic Literature*, 46 (2), pp.285-332.
- La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F. and Shleifer, A.(1997). **Legal Determinants of External Finance**, *The Journal of Finance* ,52(3), pp.1131–50.
- Lipset, S.(1960). **Some social requisites of democracy: Economic development and political legitimacy**, *American Political Science Review*, 53(1),pp. 69–105.
- Pavlik, J. and Young, A. (2019). **Did technology transfer more rapidly East–West than North–South?** *European Economic Review*, 119, pp.216-235.